2003 06 20 - 0001 - ٢

في خطوة نوعية حول خطف المربي حشيشو منذ ٢١ عاماً

«جنايات الجنوب» تقبل الدعوى وترد دفوع المدعى عليهم جمعة: القرار جريء والجريمة غير مشمولة بقانون العفو

صيدا – علي حشيشو

قبل ٢١ عاماً خطف المناضل والمربي الوطني محيي الدين حشيشو من وسط عائلته في صيدا تاركاً خلفه زوجة وأربعة أولاد.

ظهر يوم ١٥ أيلول ١٩٨٢ أقدمت عناصر من القوات اللبنانية المتعاملة مع الاحتلال الإسرائيلي على خطف حشيشو الذي كان يشغل منصب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني على مرأى الجيران بينما كان مستلقياً يقرأ أحد الكتب ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه المكتبة صامتة وخيّم الحزن في أرجاء المنزل الذي يعج بصور الغائب أملاً بعودته. عانت العائلة كثيراً وتعذبت الزوجة كما سائر أهالي المخطوفين وهي لعبت دور رب العائلة في تربية الأولاد وتأمين مستقبلهم.

تقول الزوجة نجاة نقوزي حشيشو من على شرفة المنزل: «١٥ أيلول طوقت المنزل فرقة عسكرية مؤلفة من سيارة و٢٠ مسلحاً بعتادهم الحربي وسيارتين مدنيتين بيجو بيضاء وعليها فلاش وأخرى فيات برتقالية وطلبوا من زوجي، بينما كان يقرأ كتاباً، اصطحابه ورافقوه حتى غرفة النوم حيث أبدل ثيابه، وقال رئيس الفرقة لأحد عناصره شيل الرصاصة من بيت النار لأنه لم يعد لها لزوم وقال لي لا تراجعي أحداً ونحن سنعيده بعد نصف ساعة حصل ذلك بحضور أولادي الأربعة، والخاطفون كانوا من أبناء الجيران نعرفهم ونعرف أسماءهم بالتحديد. العائلة وأنا كزوجة نعاني منذ ٢١ سنة معاناة شديدة فالأولاد كانوا صغاراً ثم ذهبوا للمدارس وللجامعات.

محيي الدين كان إنساناً خدوماً ويهمه التعايش في المنطقة بين كل الطوائف وله علاقات جيدة مع رجال الدين وليس عليه أي ملاحظات. نشكر القضاء الذي يهتم لهذه القضية ونتمنى أن تظهر الحقيقة لمعرفة مصير هذا الإنسان حتى ترتاح العائلة وتعيش حياة طبيعية عادية ونحن متفائلون في القضية لأن أسماء الخاطفين معروفة وهم جاؤوا في وضح النهار وخطفوه وعلى مرأى من الجيران وهناك شهود وأدلة.

زوجة المغدور وصورته في الخلف (علي حشيشو)

إن هذا القرار سيساعد الكثير من أهالي المخطوفين وهو متنفس لهم ويحمسهم على المطالبة بكشف مصير ذويهم المخطوفين.

نتمنى على الدولة أن تولي اهتماماً كبيراً بقضية المخطوفين ونطالبها بأن تفرج عن تقرير لجنة المخطوفين برئاسة الوزير السابق فؤاد السعد التي تشكلت عام ٢٠٠٠ وحتى الآن لم يُفرج عنه، لمعرفة مصير المخطوفين والبت بكل الأمور المدنية والحياتية العالقة وعلى الأقل الكشف عن ظروف المفقودين».

أهله رفعوا دعوى قضائية ضد الخاطفين وهم ثلاثة من أبناء الجيران، لكن هؤلاء طلبوا رد الدعوى بذريعة شمول الجريمة بقانون العفو العام وأيضاً بسبب مرور الزمن، لكن المفاجأة الإيجابية صدرت عن رئيس محكمة جنايات الجنوب أكرم بعاصيري عندما ردّ الدفعين وقبل دعوى وكيل حشيشو المحامي نعمة جمعة مما شكّل سابقة ستُثلج قلوب ذوي المخطوفين، يقول المحامي جمعة «لقد اعتبر القاضي أن جريمة الخطف جريمة متمادية ومستمرة وغير مشمولة بقانون العفو العام»، ووصف القرار بالجريء لأنه يكرّس اجتهاداً ينسجم مع الاجتهاد العالمي والأوروبي، وقد سبق لمحاكم التشيلي أن لاحقت بموجبه الديكتاتور بينوشيه كونها تعتبر هكذا جرائم تمس الإنسانية وبالتالي لا يشملها أي عفو ولا تطالها أي حصانة تحول دون الملاحقة ولا تسقط بمرور الزمن، وقد جاء في القرار «ان الدفعين المدلى بهما من قبل المتهمين الثلاثة يكونان متوجبي الرد ويقتضي متابعة السير بالمحاكمة من النقطة التي وصلت إليها»، وقرر استئناف الجلسات في تشرين الأول المقبل، وأمل جمعة أن يرتقي التشريع اللبناني وينسجم مع اجتهاد محكمة جنايات الجنوب.

ورأى أن القرار يتيح لأهالي المخطوفين متابعة دعاويهم أو حتى المباشرة في دعاوى جديدة ضد من يشتبه في أنه أقدم على خطف أحد أفراد عائلاتهم. مطالباً الدولة بإعلان تقرير اللجنة الوزارية حول مصير أكثر من ١٧ ألف مخطوف ومفقود.

وعلّق عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي علي غريب أن حشيشو «كان وجهاً بارزاً في قيادة العمل الوطني والنقابي والحزبي في صيدا والجنوب منذ أيام الشهيد معروف سعد والنائب المرحوم مصطفى سعد والنقابي المرحوم حسيب عبد الجواد إلى جانب الفعاليات السياسية والشعبية، وكان حريصاً على إبقاء المنطقة بعيدة عن أي توتر طائفي، ولذلك كان الاعتداء على حشيشو اعتداء، وحشياً وإجرامياً.

نحيي قرار المحكمة ونحيي القضاء لحرصه على كشف حقائق ومطالب الناس وهو سيفتح المجال أمام كشف حقائق عديدة عن عدد من المخطوفين.

نحن ندين عمليات الخطف وكنا كحزب بعيدين عن هذا الأسلوب الإجرامي وكنا ضحاياه في العديد من المناطق وكان محيي الدين حشيشو أحد هذه الضحايا في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي وعملائه الذين لم يتورعوا عن مهاجمة الرفيق حشيشو الذي يملك كل هذه الصفات.

نطالب باستمرار تلقي الشكاوى والتعاطي إيجابياً مع لجنة المخطوفين ونطالب الدولة بكشف حقائق هذا الملف نظراً إلى ما له من مترتبات اجتماعية على المخطوفين كافة بالنسبة إلى عائلاتهم ومصيرهم. ونطالب بإصدار أحكام مماثلة لحالات مشابهة لقضية محيي الدين حشيشو».

أخيراً، هل سيكون القرار القضائي في قضية المناضل محيي الدين حشيشو بداية نهاية عذابات أسر عائلات آلاف المخطوفين والمفقودين في لبنان؟